

إصلاح التعليم

وتربيع الدائرة* !

من أسوأ الأمور بالنسبة للكاتب حقا أن يطرح فكرة في فترة ، وتمر أعوام فيجد نفسه مضطرا إلى طرح الفكرة نفسها ، ربما بصياغة أخرى ، ثم تمر فترة ثالثة ، فإذا به يكرر القول ، حتى ليخيل إلى من يتابع كتاباته أنه ربما أفلس ولم يعد يجد جديدا يطرحه !

لكن ، ما العمل وطرحنا - وطرح غيرنا كذلك - لا يجد أننا صاغية من أولى الأمر فيما يشبه حقائق الأمور ومسلمات المجال ، ويظل الحال على ما هو عليه ، مع النظر بعين الاعتبار إلى مقولة معروفة وهى أن بقاء الأمر على ما هو عليه من خلل وتهرؤ يعنى مزيدا من التراجع والتخلف !؟

إن الفكرة الرئيسية التي يحملها مقالنا الحالي تعبر عنها العبارة الشهيرة " لا يستقيم الظل والعود أعوج " ، فإذا حاول إنسان أن يكرس جهوده ، يوما بعد يوم ، وفترة بعد أخرى سعيا وراء استقامة الظل ، مع استمرار اعوجاج العود ، فسوف تبوء محاولاته وجهوده بالفشل ، لا من باب التشاؤم ، ولكن لابد أن تؤتى الأمور من أبوابها ، ولا بد أن نأخذ بالأسباب .

و " تربيع الدائرة " عبارة تقال أيضا لمن يريد أن يجمع بين أمرين بينهما تناقض ، كأن يدعى أحد أنه يمكن أن يكون قائما وقاعدا في وقت واحد ، فهو في الحقيقة إما أن يكون قائما وإما أن يكون قاعدا ، وكذلك الدائرة لها شكلها وخواصها التي تختلف كثيرا عن المربع ، والعكس

* جريدة الدستور ، فى ١١ / ٥ / ٢٠٠٨

بالعكس ، ومن ثم فإن من يحاول أن يجمع بين الأمرين فسوف نبوء
بجوده بالفشل ، مهما خلصت النوايا ، ومهما صح العزم .

وهكذا ، إذا عاش شعب في ظل بنية هيكلية مشوهة ، فلن يفيد كثيرا
أن ينتجه إلى عنصر منها محاولا إصلاحه ، في ظل افتقاد النظرة العضوية
، ولسنا في حاجة إلى البرهنة على التشوه الكبير الذي أصبحت عليه بنية
النظام القائم في مصر مما لا بد أن تنعكس آثاره بالضرورة على العناصر
الفرعية المكونة له ، مع تفاوت في شدة التأثير .

خذ ، مثلا ، قيادة التعليم في مصر التي يمثلها كل من وزير التربية
والتعليم ووزير التعليم العالي ، فشتنا لم نشأ ، فنحن نعيش مجتمعا ذا
نهج فرعونى الإدارة والقيادة (ما أريكم إلا ما أرى) بحيث ينجر للتعليم
كله ليسير في الاتجاه الذى يراه الوزير ، أو وفقا لما يزينه له مستشاروه .
فإذا كنا قد درجنا في مصر على أن يكون الوزير تكنوقراطيا " وليس
" سياسيا " ، لكننا لا نجد اتساقا مع هذا المبدأ في كل المجالات ، حيث لا بد
أن يكون وزير الدفاع من الجيش ، والداخلية من الشرطة ، والصحة طبيا
. . . وهكذا ، لكنك لا تجد هذا المبدأ في وزارة التربية على وجه الخصوص
، فمن الممكن أن يكون الوزير طبيا أو محاميا أو زراعيا ، أو مهندسا
. . . وهكذا ، مما يشير إلى تشوه صارخ في مفهوم التربية والتعليم ، وإلى
خلل رئيسى في عملية اختيار القيادة العليا للتعليم ، ومن ثم يحق لنا أن
ننظر بعين الشك لما يصدر عن هذه القيادة من رغبات وجهود على طريق
الإصلاح ، من حيث الدقة والمصداقية ، لينتهى الأمر إلى أن يُسَيَّر
مستشاروه وموظفوه ، وللذين يمكن أن نقول أيضا الكثير من حيث معايير
اختيارهم .

وعندما يتم اختيار وزيرا للتعليم ، كثيرا ما يتساءل الناس : من هو
فلان هذا الذى أصبح وزيرا للتربية أو التعليم العالى ؟ ذلك لأن النظام لا

يملك قاعدة معلنة موضوعية في عملية الاختيار ، والتي غالبا ما تقع على من لا سابق خبرة له سياسية ، مما يدفعه إلى قضاء فترة في البداية يتعرف فيها على وزارته ومشكلاتها وقضاياها ، حتى يفهم ما الذى يمكن أن يعمل ، فإذا مر بعض الوقت ، بدأ الرجل يستوعب أرض العمل ويألفها ، ويمتد أفقه التقنى ليبصر بعض الأوضاع السياسية .

فإذا ما رأى صاحب الأمر أن يغير الوزير ، لا تجد أبدا قاعدة تقول بإمكان إعادة تعيين وزير سبق له أن تولى أمر الوزارة بحكم ما اكتسبه من خبرة وألفة ، وإنما لابد أن يكون جديدا تماما على المجال - غالبا - لتبدأ القصة مرة أخرى من جديد ، وكأن هناك حرصا على أن يجئ الوزير المختار " أبيضاً " ، لا فكرة لديه ولا سابق خبرة .

ولعل هذا يفسر لك أيها القارئ كيف أن جهود الإصلاح التربوى تبدو لنا وكأنها " موسمية " ، مثل " الموالد " ، وكلما جاء وزير ، أشاع التصريحات وعقد اللجان ، وأقام الندوات عن إصلاح التعليم ، ويصل للقوم إلى مشروع أو خطة أو استراتيجية ، ثم يُنسى كل هذا ، عندما يتم تغيير الوزير ، لنعود مرة أخرى لنفس الموالد ، فهل يمكن ، في ظل هذا المنطق الذى يحكم النظام القائم أن نأمل خيرا بالفعل من التتادى بإصلاح التعليم ؟

مرة أخرى ، أرجو القارئ ألا يتصور أننا ممن يؤمنون بمبدأ " مفيش فايدة " ، وإنما على العكس من ذلك ، كل ما هنالك أننا ننبه إلى أن السير في هذا الطريق لن يوصلنا إلى النتيجة المرجوة ، ولا ينبغي أن يترتب على هذا أن نبكى على الأطلال ونزرف الدموع ونشق الجيوب ، وإنما ينبغي أن يدفعنا هذا إلى ما نلح عليه وهو أن تؤتى البيوت من أبوابها ، وأن نأخذ بالأسباب ، وعملية اختيار قيادة التعليم في مصر هى نقطة البداية

بحكم الثقافة والتقاليد التي نعيشها والتي تقوم على " النظرة الأبوية " التي تجعل من القائم بالأمر هو " سيدنا وتاج راسنا " !

ويعلم للقاصي والداني ، وكل من تلقى علوما تربوية أن العمود الفقري لتكوين الشخصية أن تتميز بحرية للتفكير وممارسة الديمقراطية ، حيث أن هذا هو السبيل الأساسي لتفجير طاقات الإبداع والابتكار لدى الإنسان ، أما " التتميط " و " القولية " فهما " السم الزعاف " الذي يقتل للعديد من المواهب ويخنق نمو الشخصية للفعالة ، وهذا من شأنه أن يدفع كل من يفكر في إصلاح التعليم وتطويره إلى البحث عن كافة السبل الكفيلة بتوفير الأجواء اللازمة لكل هذا .

لكن ، تأمل في الحكمة القائلة بأن فاقد للشئ لا يعطيه ، ثم اسأل بعد ذلك : وهل قيادات التعليم تملك حرية التفكير بالفعل ، والقدرة على ممارسة الديمقراطية ؟

في قمة السلطة التعليمية ، تجد أن للشعار الأساسي هو الاستناد إلى توجيهات للقيادة السياسية ، ويكون ولردا أن يحدد للمسئول موعدا لمؤتمر أو لإصدار قرار ، ثم يأتيه الهاتف من أعلى بأن يتوقف فوراً ، فلا يكون أمامه إلا الاستجابة الفورية ، فهو لم يجئ بناء على كفاءة خاصة ، وإنما " أنعمت " عليه القيادة السياسية بالاختيار ، وهو لا يملك - إذا حدث في نواذر الدهر - الاستقالة ، فالشعار مشهور " معندناش وزير يستقيل " ، لأن استقالة وزير تعنى أن له إرادة مستقلة ، وليس هذا من المؤهلات المطلوبة .

وقس على هذا مجموعة " للتداعيات " التي تتوالى عبر المستويات القيادية التعليمية المختلفة ، فالمعلمون على سبيل المثال هم الواقفون عند خط الإنتاج التعليمي الأول ، ومع ذلك ، فهم في مجموعهم " مأمورون "

في كل ما يفعلون ، سواء في تحديد مناهج للتعليم ، أو إبداء الرأى فيها ،
وفى التقويم ، وفى الإدارة بصفة عامة .

فإذا كان الطلاب يعيشون مناخا يتنفسون في أجوائه هواء قد تلوث
بالفردية الحاكمة ، وفسد بسموم القهر ، كيف يمكن أن يتم إصلاح
وتطوير؟ ليست المسألة إعادة هيكلة سنوات التعليم في مرحلة من المراحل
، وليست فقط في الوصل والاتصال بين أنواع التعليم ، وليست في مد أجل
شهادات ، وفى تقرير هذا المقرر أو ذاك ، على الرغم من أهمية هذا كله ،
ولكن ما لا يقل أهمية عنها جميعا : كيف يمكن أن نبني مواطنا له
شخصيته المستقلة ، يجد الفرصة متاحة ومتعددة ومتنوعة للتعبير عن فكره
ورأيه ؟ هذه هى القضية ، فهل المناخ السائد يساعد على هذا حقا ؟

وانظر إلى " التركيبة العامة " لمعاهد التعليم في مصر ، وخاصة في
التعليم العام ، سوف تجد صورة طبق الأصل لعملية تصنيف وفرز طبقى
بين من يملكون الكثير ويحكمون ويتحكمون ، وبين من لا يملكون ، حتى
نواتهم ، ولا حول لهم ولا قوة ، وسوف تجد تلك الظاهرة الفريدة بين دول
العالم المحترمة وهى ما أصبح متعارفا عليه " بالمدارس الدولية " ، وانظر
: من أين يأتى طلابها ؟ وكم يدفعون ؟ ومن يُعلم لهم ؟ وإلى أين سوف
يذهبون ؟ سوف تجد أن كبار التجار ورجال الأعمال ، وأصحاب الملايين
ورجال الإدارة السياسية العليا هم الزبائن المعتادون ، ومن ثم ، فإن من
يُعدون لتشكيل الشرائح القائمة في المستقبل هم أنفسهم أبناء أصحاب السلطة
والمال والنفوذ اليوم ، لتتحقق المقولة التي ظننا أنها من مخلفات الماضى
وأنها اختفت : أن يظل ابن الحداد حدادا وابن الأمير أميرا !

راقب طلبا لوزير الداخلية بزيادة المخصصات المالية لوزارته ،
وطلبا لوزير التعليم أيضا ، من أجل تغذية فقراء التلاميذ أو بناء مدارس أو

إصلاح أبنية متهرئة ، وخمن رد الفعل على طلب الأول ورد الفعل على طلب الثاني ..

تتم الاستجابة الفورية لطلب الأول ، بزعم أن " أمن للوطن " مقدم حتى على لقمة العيش وهى مما ينطبق عليه القول الشهير : قولة حق يراد بها باطل ، فهذا الذى يتم تحت هذا الشعار المزعوم هو " أمن للنظام الحاكم " لا أمن الوطن ، ولا أمن المواطن ، لأن هؤلاء القوم لو كانوا ينظرون بعين الاعتبار بالفعل لأمن الوطن وأمن المواطن ، لتيقنوا صدق المقولة التي قال بها أحد الفلاسفة : كلما فتحت مدرسة ، أغلقت سجنًا ! فحسن للتكوين وصحة للتنشئة ، ومعاصرة نظم التعليم وتحديثها ، هو الأمن الحقيقى ... هو الأمن المجتمعى ... الأمن العلمى ... الأمن الحضارى ، أما أمن الدولة فلا يقيم مجتمعا ، ولا يحيى وطنًا ، قد يمد في عمر حكام ، وقد يطيل عمر نظام ، لكنه على العكس من نلتك بالنسبة لمستقبل الوطن ومستقبل المواطنين ، إنما يزرع الجبن في القلوب ، ويبذر الخوف في النفوس ، وينثر فيروسات النفاق في السلوك ، ويحرف المفاهيم فى العقول ... وبئس هذا أمنا !!

إنها مجرد أمثلة ، هناك غيرها كثير ، تؤكد على هذه المقولة التي نشير إليها وهى أننا بحاجة إلى تصحيح نظام كلى يجثم على صدر هذا الوطن ، حتى يمكن أن تؤتى جهود إصلاح التعليم ثمراتها الحقيقية الطبيعية لا الصناعية المزيفة !!

حتى لا يزيد

ترزية التعليم مدارسنا تخريبا * !!

شاع منذ سنوات على ألسنتنا وأفلامنا مصطلح " ترزية القوانين " تعبيرا عن مجموعة من محترفي القانون ممن يجيدون " تفصيلها " بحيث تتواءم مع مصلحة الحكام ، بغض النظر عن مصلحة المحكومين ، والاجتهاد بعد ذلك في اختلاق المبررات والمسوغات .

ونظرا للنجاح الساحق الذي أحرزه هذا الفريق ، ومنذ عدة عقود ، كان من الطبيعي أن ينتقل الاتجاه إلى آخرين ، فإذا بنا نشهد فريقا من المشتغلين بالتعليم ، من خبراء وأساتذة تربية ، يبذلون قصارى جهدهم " لتفصيل " قوانين وقرارات ترضى مسئولى التعليم ، بغض النظر عما يمكن أن تُحدثه من تخريب في بناء مئات الألوف من أبناء هذا الوطن .

ولعل التاريخ القريب خير برهان على ذلك ، عندما زين نفر من التربويين المحيطين بوزير التعليم عام ١٩٨٨ - د. أحمد فتحى سرور - أن يسير عكس الاتجاه العالمى فيُنقص مدة التعليم الابتدائى عاما من باب - كما زعموا - التوفير ، حيث كان الحال الاقتصادى والتربوى متآزما إلى درجة كبيرة ، قياسا إلى ما كان قبل ذلك الوقت .

اللعبة التي يتم لعبها هي العزف على وتر " المبادئ والنظريات والمثاليات " التربوية ، بحيث لا يجد الإنسان محلا للاعتراض ، لكن عندما نقيس هذه المبادئ والنظريات والمثاليات إلى السياق المجتمعى ، تتحول إلى " مخربات " ، ومصيبة ما يحدث في التعليم أن آثاره تمتد عبر أجيال ، وقد لا يحسها الناس بالعين المجردة ، كما هو الشأن في الميكروبات .

ولعل العودة إلى مثال إنقاص مدة التعليم الابتدائي يوضح لنا هذا
فقد زين مستشارو الوزير وقتها له أننا إذا زدنا اليوم المدرسى ،
وكذلك العام المدرسى ، وقضينا على ما يكون بالكتب المدرسية من حشو
وتكرار ، وأمجنا بعض المواد المتقاربة ، فإن ما يدرسه التلاميذ في ستة
أعوام يمكن أن يتم في خمسة ، وبحسبة اقتصادية بسيطة نجد أننا وفرنا
آلاف المقاعد لمزيد من التلاميذ وملايين الجنيهات على خزانة الدولة ،
وقضينا على تعدد الفترات في كثير من المدارس !!

ولأول وهلة يبدو مثل هذا المنطق صحيحا من الناحية النظرية . لكن
ما حدث بالفعل أن اليوم المدرسى لم يطل ، وكذلك العام الدراسى ، وأن ما
تم من حذف ما قيل أنه حشو وتكرار ، نال كثيرا من الأساسيات ، وتم
بطريقة تعسفية أخلت بالبنية المعرفية للمواد الدراسية ، كما أن ما حدث من
دمج لبعض المواد كان لحساب أحدها دون الآخر ، فضلا عن اختلاط في
المعاني والمفاهيم .

وكانت النتيجة إفسادا للتعليم وتخريبا لبنية أجيال ، كلفنا أضعاف ما
وفره أصحابنا من المال .

إن المثاليات التربوية تعنى ما تعنيه الجملة الشرطية في اللغة ، فعندما
نقول : إذا وفرت كل يوم جنيها ، فسوف تكون النتيجة أنك وفرت ثلاثمائة
وخمسة - أو أربعا - وستين جنيها بعد عام ، فإذا ما مرت بعض أيام ولم
توفر فيها أى جنيه ، فلا يمكن أن تحصل على النتيجة المتوقعة .

وهكذا إذا قلت أن من الممكن ، في خمس سنوات تعليم ما يتم تعليمه
في ست سنوات ، فمعنى ذلك أن هناك مجموعة من الشروط لا بد من
توافرها ، فإذا لم تتوافر هذه الشروط ، كانت النتيجة على عكس ما تريد
نظريا .

وفى عهد الدكتور حسين بهاء الدين ، زين ترزية التعليم له ألا يقتصر امتحان الثانوية العامة على السنة الثالثة فقط ، بل يشمل السنتين الثانية والثالثة ، وكانت " المثالية " التربوية جاهزة ، ألا وهى أنه لا يصح أن يتحدد مصير الطالب في الثانوية العامة خلال عام واحد ، فهذا تكثيف للجهد والمعاناة ، فإذا فشل ، اهتز مستقبله ، أما إذا توزع الجهد على عامين ، فإنه إذا واجه ظروفًا سلبية في سنة يمكن أن يعوضها في السنة الأخرى .

وكان هذا من الناحية النظرية كلامًا جميلًا ، لكنه - أيضا - إذ يتجاهل السياق المجتمعي ، يضر أكثر مما ينفع ، فقد تجاهل انتشار وباء الدروس الخصوصية وانفراد تعليمنا عن نظم التعليم في العالم ، بدرجة الانتشار الرهيبة لهذا الوباء ، فإذا به ينتشر أكثر ، وبدلاً من أن يعاني أولياء الأمور تكلفة الدروس عاما ، أصبحوا يعانونها عامين ، بل إن هذا - مع عوامل أخرى - كان له دوره في أن يصبح التعليم الموازي - عن طريق الدروس الخصوصية - هو القاعدة ، في معظم سنوات الدراسة ، حتى وصل إلى التعليم الابتدائي !!

الشئ نفسه بخصوص ما يتردد في الدوائر التعليمية الرسمية عما يسمى بالتقويم الشامل أساساً للحكم على التلميذ من حيث استحقاقه النتائج المرجوة ، فما معنى هذا ؟

من الحقائق المتفق عليها ، أن شخصية كل إنسان متعددة الجوانب والمجالات ، فهناك جوانب ومجالات عقلية واجتماعية وثقافية وجسمية ودينية وسياسية وجمالية وبيولوجية ٠٠٠ إلخ ، وبالتالي فإن التربية السليمة للإنسان ، وخاصة في سنوات تكوينه الأولى ينبغي أن تكون " شاملة " و " متكاملة " ، شاملة بمعنى أن تمتد إلى مختلف هذه المجالات لتأخذ من كل

منها بطرف يلائم العمر الذى يكون عليه التلميذ ، ومتكاملة بحيث يحكمها الاتساق والتناغم .

يترتب على هذا ، إننا إذا أردنا أن نحكم على التلميذ ما إذا كان قد حصل القدر والنوع اللازم من مجالات التربية والتنشئة أم لا ، فلا يمكن أن يتم هذا بالتوقف عند جانب واحد أو اثنين ، وإلا كان الحكم على التلميذ ظالما .

ولقد درجنا في مصر منذ سنوات طويلة ، مع الأسف الشديد على الحكم على تلاميذنا بناء على جانب واحد هو الجانب العقلى ، المعرفى ، حتى بالنسبة لبعض المجالات الأخرى ، نحكم على التلميذ فيها بناء على " ما يعرفه " عنها ، لا بناء على ما " يسلكه " فيها ، أو يؤمن به ويكون لديه من اتجاهات وقيم ، وفى هذا انحراف حاد عن أصول التربية والعدل الاجتماعى .

وفضلا عن ذلك ، فإن الامتحان عندما يعقد مرة أو مرتين ، فإن النتيجة لا تصور تماما مدى تقدم الطالب ، لكنه عندما يكون مستمرا طوال العام ، فسوف يكون أقرب إلى العدل والإنصاف . لكن ، كيف يمكن متابعة التلاميذ طوال العام ، وفى مختلف أنشطتهم وأعمالهم ؟

هنا يكون المعلم هو الأجدر والأنسب ، لأنه ملتصق بالتلميذ يوميا ، ويخبرهم فى معظم أحوالهم وشئونهم ، معظم ساعات اليوم للمدرسى . هل يمكن أن يمارى أحد فى مثل هذا المنطق للتربوى العظيم ؟ لا أحد ...

لكن ، مرة أخرى نكرر ، أن المثاليات التربوية مثلها مثل الجملة الشرطية ، إذا لم تتوافر الشروط اللازمة ، فلا نتيجة مرجوة إلا إذا سارت فى اتجاه عكسى !!

ولو توقفنا عند ذكر الشروط اللازمة حتى يمكن أن يتم التقويم الشامل " على سنة الله ورسوله " - إذا صح هذا التعبير - فسوف نحتاج إلى عدة صفحات ، ومن ثم يكفي أن نشير إلى أن " البيئة المدرسية " ينبغي أن يتوافر لها من الاتساع والثراء والتنوع ، واتساع المساحة الزمنية ، وكثرة الأيدي الفنية والإدارية ما تعجز عنه الكثرة الغالبة من مدارسنا ، فضلا عن ذلك ، العدد المنشود للطلاب في كل فصل ، والأعباء التي يكون المعلم مكلفا بها ، والأجر الذي يتقاضاه ، قياسا على الجهد المتوقع .

وأخطر من كل هذا - دون أن نقصد أية إهانة للمعلمين - الحال الذي عليه معلمونا من حيث منظومة القيم الأخلاقية ، والتي هم عينة من جملة المجتمع الذي أصبح يعاني معاناة لا ينبغي أن تتكرر من حيث صور الخلل الجسيمة في بنية الأخلاق والقيم ، فإذا بالعلاقات القرابية ، والشخصية ، والمواقع الاقتصادية والسياسية والإدارية - وربما الرشوة - تتشط لرفع هذا إلى ما لا يستحقه ، وخفض ذاك عما يستحقه .

ولابد أيضا أن تزداد الدروس الخصوصية نشاطا ، ما دام معلم للفصل أو المدرسة سوف يملك الكثير من أركان النتيجة النهائية !

لا ينبغي أن يهب البعض ليصرخ فينا : كفوا عن التشكيك .. معلمونا بخير والحمد لله ، ومدارسنا تقوم بواجبها على خير ما يرام ، فلا بد للمريض أن يقر ويعترف بما فيه من مرض يدلله عليه الأطباء المتخصصون حتى يمكن أن يخطو نحو الشفاء ، لكن استمرار تزيين الواقع بالوهم وزخرفته بالخيال سوف يزيد الطين بلة .

إن إخواننا من الأطباء وخبراء التغذية يحددون لكل منا نسبة معينة من العناصر الغذائية تشكل " النموذج " و " المثال " ، لكن ، افرض أن من أمانا - مثلا - يعاني من مرض السكر ، فهل نطبق عليه النموذج والمثال نفسه ، وننادى بوجوب أن يحصل على القدر المقرر من السكريات ؟!

وهكذا يكون الرأى بالنسبة لتوزيع درجات للطلاب في الثانوية بالصورة التي نشرت عن المقترحات " الإصلاحية " ، آسف ، للتخريبية ! والشئ نفسه ، لو تصورنا تطبيق " للمثال " للتربوى الذى يقول بألا تكون نتيجة الامتحان التحريرى وحدها هى المحددة لمدى صلاحية الطالب في الالتحاق بهذه الكلية أو تلك ، ولابد من المقابلة الشخصية وقياس القدرات ، فمن نكاه المصريين أن سموا هذه المقابلات " مقابلات الكروت " أى تلك تحمل اسم شخصية ذات صلة بالمتحنيين من أجل التوصية على هذا أو ذاك من أبناء نوى السلطة والنفوذ أو للقرابة أو للصدقة ، لو " يفتح عينيه " !!

هل يعنى هذا الوقوف عند حد البكاء على الأطلال والوقوف موقف العجز ؟ كلا . كيف ؟ هذا ما نرجو أن نبينه في مقال تال بإذن الله .